صورة الغلاف نقلا عن موقع الجزيرة نت

المستجدات الاقتصادية

نشرة صادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

أبريل 2026

economicmedia economicmedia.net

المستجـــــــــــــــدات الاقتصـــــــادية

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

أبريل 2026م

المحتويات

مقدمـــة 3

تحليـــل المشـــهد الاقتصـــادي 4

إستشـــراف المســـتقبل 6

أبرز الأخبـــار والمؤشـــرات 8

1- إجـراءات مجلـس القيـادة الرئاسـي والحكومـة اليمنيـة والبنـك المركـزي اليمنـي والمسـتجدات ذات الصلـة 8

2- المسـتجدات المتعلقـة ببيئة الأعمـال والقطاع الخاص اليمنـي 13

3- أخبار ذات طابع إنسـاني وتنموي واقتصادي 14

4- متوسـط أسـعار الصـرف في عـدن وصنعـاء..... 15

5- متوسـط أسـعار الوقـود والغـاز المنزلـي 16

6- متوسـط أسـعار السـلع الغذائيـة 17

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي

2 تحليل المشهد الاقتصادي في شهر أبريل 2026م

اتسم المشهد الاقتصادي في اليمن خلال شهر أبريل 2026 بتراجع واضح في مؤشرات الثقة، خصوصاً في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا، حيث تداخلت الهشاشة الأمنية مع ضعف الأداء المؤسسي، واستمرار الضغوط المالية والنقدية والخدمية.

وقد شكلت حادثة اختطاف وقتل القائم بأعمال مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية في عدن، وسام قايد، بعد فترة قصيرة من اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشاعر، مؤشراً مقلقاً على اتساع المخاطر الأمنية التي تطال الفاعلين التنمويين والاقتصاديين، لا الأمنيين فقط. هذا التطور عمّق حالة عدم اليقين، وقلّص مساحة التفاؤل التي رافقت عودة الحكومة إلى عدن خلال الأسابيع السابقة والدعم الخارجي الواضح لها.

اقتصادياً، لم تتحول عودة الحكومة إلى حضور فاعل قادر على ضبط الموارد أو تحسين الخدمات أو فرض الانضباط المؤسسي، فبعد مرور 100 يوم على تشكيلها، لم تعلن الحكومة برنامجًا اقتصاديًا واضحًا، كما لا تزال الإصلاحات المالية والهيكلية المعلنة تمضي بوتيرة بطيئة، مع غياب شبه كامل للبيانات التي تسمح بتقييم مستوى التنفيذ. ويكشف ذلك فجوة جوهرية بين الخطاب اليومي عن الإصلاحات والقدرة الفعلية على التطبيق، خصوصاً في ملفات توريد الإيرادات إلى البنك المركزي، إغلاق الحسابات الحكومية خارج الإطار الرسمي، مكافحة التهريب، وإزالة الجبايات غير القانونية.

على المستوى النقدي، يواجه البنك المركزي في عدن تحدياً مزدوجاً يتمثل في إدارة شح العملة الصعبة من جهة، واحتواء الضغوط على سعر الصرف من جهة أخرى. ورغم اتخاذ إجراءات مهمة، مثل رفع الحد الأدنى للفائدة على الودائع الجديدة بالريال اليمني إلى 18 %، واعتماد منصة Bloomberg B-Match كمنصة رسمية لتداول النقد الأجنبي بين البنوك، فإن فعالية هذه الإجراءات ستظل محدودة ما لم تترافق مع ضبط فعلي للإيرادات العامة، وتنظيم تمويل الواردات، وتقليص الطلب غير المنظم على النقد الأجنبي.

وتبرز اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات كأداة مركزية محتملة لاستقرار السوق، لكنها تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بعدم التزام بعض الجهات بالضوابط، واستمرار التهريب، والتهرب الجمركي، والضريبي. وهذا يضعف قدرة الدولة على إدارة فاتورة الاستيراد، خصوصًا في ظل ارتفاع كلفة استيراد المشتقات النفطية والسلع الأساسية، وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المحلية.

خدمياً، ظل ملف الكهرباء أحد أكثر مؤشرات الهشاشة وضوحًا، مع تراجع ساعات التشغيل في عدن وحضرموت مع بداية فصل الصيف، وارتفاع كلفة التشغيل. كما استمرت اختناقات الغاز المنزلي في عدد من المحافظات، ومنها تعز، نتيجة ضعف الرقابة على التوزيع وتهريب جزء من الكميات إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي حيث تباع بأسعار أعلى. هذه الأزمات لا تمثل مجرد اختلالات خدمية، بل تتحول إلى عوامل ضغط اجتماعي وسياسي، وتزيد من احتمالات الاحتجاجات خلال أشهر الصيف.

في قطاع النقل والتجارة، عكست أزمة الحاويات العالقة في ميناء جبل علي هشاشة سلاسل الإمداد اليمنية واعتمادها على موانئ وسيطة، ما يرفع كلفة الشحن والتأمين ويؤثر في أسعار السلع محليًا. ورغم التحركات الحكومية لجذب خطوط ملاحية مباشرة إلى ميناء عدن، وإعادة تشغيل بعض الموانئ مثل نشطون، واستئناف العمل في مشروعي مينائي قرمة وبروم، فإن هذه الخطوات لا تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى بيئة تشغيل مستقرة وإصلاحات مؤسسية لجعلها ذات أثر اقتصادي ملموس.

أما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فقد تدهورت بيئة الأعمال بصورة متزايدة نتيجة استمرار فرض الإتاوات والتدخلات الإدارية والأمنية في النشاط التجاري. ويُعد قرار شطب آلاف الوكالات والشركات التجارية، ثم منح مهلة لتصحيح أوضاعها، مؤشرًا على استخدام الأدوات التنظيمية كوسيلة ضغط على القطاع الخاص. كما تعكس قضية المستثمر عبدالعزيز اللكيمي تصاعد مخاطر الملكية والاستثمار في هذه المناطق، بما يحد من قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار، ويشجع على الانكماش أو الانتقال إلى النشاط غير الرسمي.

بصورة عامة، يكشف شهر أبريل 2026 عن اقتصاد يمني عالق بين إصلاحات حكومية معلنة لم تتحول بعد إلى نتائج على الأرض، وضغوط أمنية وخدمية متصاعدة، وبيئة إقليمية مضطربة تزيد تكاليف التجارة والطاقة والغذاء. وفي ظل هذا الوضع، يصبح استقرار سعر الصرف والأسعار مرهونًا بثلاثة عوامل رئيسية: قدرة الحكومة على ضبط الإيرادات، قدرة البنك المركزي على تنظيم سوق النقد الأجنبي، وقدرة السلطات المحلية على الحد من الجبايات والاختناقات التي ترفع كلفة النشاط الاقتصادي.

3 استشراف المستقبل

1. السيناريو الأول: صمود هش

يفترض هذا السيناريو أن تتمكن الحكومة من الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك السياسي والمؤسسي، مع احتواء نسبي للتدهور الأمني في عدن، دون تحقيق اختراق جوهري في ملفات الخدمات والإيرادات وسعر الصرف. وبموجب هذا السيناريو، تستمر الحكومة في إطلاق إجراءات إصلاحية متفرقة، مثل ضبط الإيرادات، تنظيم الواردات، وتفعيل أدوات البنك المركزي، لكنها تظل بطيئة ومحدودة الأثر بسبب ضعف التنسيق بين المؤسسات وهشاشتها.

في هذا المسار، قد يستمر سعر الصرف ضمن نطاقات الوضع الراهن دون انهيار حاد أو تحسن، بشرط توفر حد أدنى من تدفقات النقد الأجنبي، واستمرار بعض الدعم الخارجي، ونجاح البنك المركزي في الرقابة على أسواق سعر الصرف. غير أن أسعار الوقود والسلع الأساسية ستبقى معرضة للارتفاع، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والاستيراد، واستمرار العجز في الكهرباء والغاز المنزلي.

هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا إذا نجحت الحكومة في منع توسع الاغتيالات والفوضى الأمنية، وحققت تقدمًا جزئيًا في توريد الإيرادات وإزالة بعض الجبايات، لكنها لم تتمكن من تحويل الإصلاحات إلى برنامج اقتصادي متكامل قابل للقياس.

2. السيناريو الثاني: اضطرابات الصيف

يفترض هذا السيناريو فشل الحكومة في احتواء التدهور الأمني والخدمي ودخول لاعبين خارجيين عبر وكلاءهم في الداخل، خصوصا في عدن والمحافظات المجاورة، مع استمرار أزمة الكهرباء والمياه والغاز المنزلي، وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية. وفي هذه الحالة، قد تتحول الضغوط المعيشية إلى موجة احتجاجات محلية واضطرابات خلال أشهر الصيف، خاصة إذا ترافق ضعف الخدمات مع تراجع إضافي في قيمة العملة أو أزمة سيولة أوسع.

الخطر الأكبر في هذا السيناريو لا يكمن فقط في ارتفاع الأسعار، بل في تآكل الثقة بين المواطنين والحكومة، وبين القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية. فإذا شعر التجار والمستوردون بأن الدولة غير قادرة على حماية سلاسل الإمداد أو ضبط الجبايات أو توفير

كما أن استمرار الاغتيالات أو الإنفلات الأمني في عدن سيؤثر مباشرة على عمل المنظمات التنموية والقطاع الخاص، وقد يدفع بعض الفاعلين إلى تقليص أنشطتهم أو نقلها إلى محافظات أخرى وهذا سيؤدي إلى تراجع إضافي في فرص العمل والخدمات، ويزيد من هشاشة المدن التي تعتمد على المساعدات والمشاريع التنموية.

4 أبرز الأخبار والمؤشرات خلال شهر أبريل 2026م

1. إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

- أكد رئيس الوزراء وزير الخارجية، شائع الزنداني، دعم الحكومة الكامل لاستقلالية البنك المركزي اليمني وتمكينه من تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وذلك خلال اجتماع في عدن مع قيادة البنك لمناقشة مؤشرات الأداء المالي خلال الربع الأول، وخطط معالجة شحة السيولة وتطوير أدوات السياسة النقدية.
- توقع صندوق النقد الدولي أن يستعيد الاقتصاد اليمني عافيته تدريجيًا عام 2027 مع تحسن في التضخم والدخول الحقيقية وتوسع التحويلات والصادرات غير النفطية وفقا لما نشرته وكالة الانباء الحكومية سبأ. وكان مجلس إدارة الصندوق قد أقر نتائج مشاورات المادة الرابعة مع الحكومة اليمنية بعد توقف دام 11 عامًا، مؤكدًا أن التزام السلطات بتعبئة الإيرادات وتعزيز الحوكمة المالية يساهم في توفير الخدمات العامة ودعم تعافي الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.
- أطلقت وزارة المالية في عدن ما أسمته برنامج شامل للتصحيح المالي والهيكلي استناداً إلى قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم 11 لسنة 2025م، من أجل معالجة الاختلالات وتشمل ضبط الموارد، وإلغاء الجبايات غير القانونية، وتعزيز الرقابة على الإيرادات.
- أقر اجتماع لوزارة الصناعة بممثلي الغرف التجارية وشركات الملاحة والتجار عدم رفع أسعار المواد الغذائية إلا بعد إشعار الوزارة وتقديم المبررات اللازمة. وناقش الاجتماع الذي ترأسه وزير الصناعة والتجارة في عدن محمد الاشول أسباب ارتفاع أجور نقل الشحنات العالقة في ميناء عدن وسبل خفض التكاليف. واستعرض الاجتماع التحديات المرتبطة بالشحن والتخليص وارتفاع رسوم التأمين وتصنيف المخاطر، وانعكاساتها على أسعار السلع الأساسية.
- قال نائب وزير النقل ناصر شريف أن الوزارة تواصل جهودها لمعالجة ارتفاع تكاليف النقل في ميناء عدن وموانئ المحافظات المحررة، موضحاً أن المشكلة لا ترتبط بالرسوم فقط، بل بنموذج التشغيل الحالي الذي ما يزال يحصر ميناء عدن كميناء استقبال رغم موقعه الاستراتيجي المؤهل ليكون مركزاً إقليمياً لإعادة الشحن.

وأشار إلى أن ارتفاع أجور الشحن يعود لعوامل خارجية، إضافة إلى الاعتماد على موانئ وسيطة تزيد التكاليف، مؤكداً أن الحل يكمن في جذب خطوط ملاحية مباشرة وتفعيل نشاط الترانزيت. وأضاف أن الوزارة عقدت لقاءات مع الخط الملاحي الدولي "Sea Legend"، الذي أبدى اهتماماً بإطلاق نشاط الترانزيت إلى ميناء عدن قريباً، بما يسهم في خفض التكاليف وتعزيز حركة التجارة.

- أعلنت وزارة النقل في عدن تدشين إجراءات استئناف العمل في مشروعي مينائي "قرمة" في سقطرى و"بروم" في حضرموت، ضمن تحركات حكومية لإعادة تشغيل موانئ حيوية وتطوير البنية التحتية للنقل البحري، في ظل تداعيات الاضطرابات الإقليمية على الممرات البحرية. وأوضحت الوزارة أنها بدأت مراجعة الجوانب الفنية والإدارية للمشروعين، مع استكمال الدراسات وتحديث التكاليف تمهيداً لطرح المناقصات، بهدف تعزيز كفاءة النقل البحري وتنشيط الحركة التجارية ودعم التنمية في المحافظات الساحلية.
- وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي باستئناف العمل في ميناء نشطون بمحافظة المهرة، بعد أشهر من قرار إيقافه، استجابةً لجهود السلطة المحلية التي أكدت أهمية الميناء في دعم الاقتصاد وتأمين الإمدادات. وبالتوازي، تكثّفت التحركات الحكومية لرفع كفاءة التشغيل وتعزيز الجاهزية الفنية عبر اجتماعات مع وزارة النقل ومؤسسة موانئ البحر العربي، بما يمكّن الميناء من استقبال سفن الوقود والمواد الغذائية ويسهم في استقرار الأسواق وخدمات الكهرباء. كما دعت إدارة الميناء التجار للاستفادة من إعادة التشغيل، وسط أعمال مستمرة لاستكمال البنية الإدارية، وذلك بعد أن كان الميناء ضمن أربعة موانئ أُغلقت سابقاً ضمن إجراءات إصلاحية لضبط الإيرادات.
- أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، ضرورة التزام كافة الجهات الحكومية بإغلاق حساباتها خارج البنك المركزي اليمني، وتوريد جميع الإيرادات إلى الحساب العام للدولة، في إطار توجهات تهدف إلى توحيد إدارة الموارد المالية وتعزيز الانضباط المالي. كما شدد على أهمية المضي في أتمتة الإجراءات المالية بما يعزز فاعلية الأجهزة الرقابية، إلى جانب إزالة نقاط الجبايات غير القانونية، وحظر أي تدخل في صلاحيات شركة النفط، ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة التهريب.

- كشف وزير الكهرباء والطاقة عدنان الكاف عن تحركات حكومية لإحياء مشروع الربط الكهربائي مع السعودية لمواجهة أزمة الكهرباء في جنوب وشرق اليمن، موضحاً أن المشروع يشمل محافظات شبوة وحضرموت والمهرة بقدرة تتراوح بين 500 و1000 ميجاوات، بما يضمن إمدادات مستقرة ويخفف الضغط على بقية المحافظات عبر إعادة توزيع الوقود والطاقة. وأشار إلى أن المشروع طُرح مجدداً بعد تعطله لسنوات، بالتوازي مع استمرار الدعم السعودي لقطاع الكهرباء، في وقت تعاني فيه البلاد من عجز حاد في الإنتاج وارتفاع تكاليف التشغيل التي تصل إلى نحو 1.2 مليار دولار سنوياً.

البنك المركزي اليمني في عدن واللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات:

- كشفت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات عن وجود تجاوزات تعيق عملها وتؤثر على استقرار أسعار الصرف والسلع، مؤكدة اتخاذ إجراءات لتسهيل تمويل الواردات الأساسية والدوائية والمشتقات النفطية. وكُلف رئيس اللجنة محافظ البنك المركزي أحمد غالب بالتواصل مع مجلس القيادة والحكومة لمعالجة هذه التجاوزات، مع تعزيز الرقابة على المنافذ البرية والبحرية لمكافحة التهريب والتهرب الجمركي. وشددت اللجنة على أهمية الالتزام بالضوابط المعتمدة، وحماية الموارد العامة، والحفاظ على استقرار العملة والأسواق، داعية الجهات الحكومية والقطاع الخاص للتعاون لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.
- أصدر البنك المركزي اليمني في عدن قراراً برفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع الجديدة بالريال اليمني إلى 18 بالمئة سنوياً مقارنة بـ 15 بالمئة سابقا، ومنح البنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية وفق سياساتها الخاصة. كما سمح بتحرير أسعار الإقراض وترك تحديد فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية للبنوك بحسب تقديرها للمخاطر وسياساتها التمويلية، مع استثناء البنوك الإسلامية التي تواصل العمل وفق صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- البنك المركزي اليمني في عدن، يعلن اعتماد منصة (Bloomberg B-Match) كمنصة إلكترونية رسمية وحيدة لتداول وتبادل النقد الأجنبي بين البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية. وحدد البنك المركزي يوم 31 أكتوبر 2026م كموعد نهائي لاستكمال إجراءات الاشتراك في المنصة، واستيفاء متطلبات التدريب والتأهيل للكوادر المعنية من

قبل البنوك. وسيتم من تاريخ 1 نوفمبر 2026م، اعتبار أية عمليات تتم خارج هذه المنصة كعمليات مخالفة، وفقا لنص التعميم الذي أرسله البنك المركزي إلى البنوك التجارية والمصارف الإسلامية.

السلطات المحلية في المحافظات:

- أعلن مكتب الصناعة والتجارة في عدن ضبط عشر مخالفات تتعلق بالأسعار خلال حملات رقابية ميدانية في عدد من الأسواق والمنشآت التجارية، ضمن جهود مستمرة لمراقبة الأسعار لدى التجار والمستوردين، مشددًا على منع أي زيادات خارج الأطر الرسمية..
- أعلن محافظ شبوة عوض بن الوزير الموافقة على إنشاء أول مصفاة نفطية في المحافظة بمنطقة العقلة، مؤكدًا أنها تمثل نقلة نوعية لدعم الاقتصاد المحلي. ودعا إلى تحسين أداء القطاعات النفطية واستئناف المشاريع المتوقفة، بالتوازي مع تعزيز الشراكة مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن لدعم الخدمات وتحقيق التنمية.
- نفّذت وكيلة محافظة تعز للشؤون الصحية الدكتورة إيلان عبد الحق حملة رقابية على صيدليات ومخازن أدوية، أسفرت عن ضبط أدوية مهربة وأخرى منتهية الصلاحية أو قاربت على الانتهاء.
- شهدت العديد من المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا أزمة في الغاز المنزلي القادم من الشركة اليمنية للغاز في مأرب. الشركة قالت أنها رحّلت 783 مقطورة محملة بالغاز المنزلي من صافر إلى العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية خلال الفترة من 1 إلى 15 أبريل، منها 181 مقطورة الى عدن وبكميات مضاعفة عن الحصة المخصصة لكل محافظة. وتعود أزمة الغاز المنزلي إلى تهريب جزء من الكميات المخصصة للمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي حيث تباع بسعر أعلى.
- أصدرت الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية في عدن تعميماً ألزمت بموجبه جميع مصانع الأدوية ومستورديها بوضع السعر الرسمي المخصص للجمهور بشكل واضح على عبوات الأدوية والمستلزمات الطبية، ومنحت الشركات مهلة شهر واحد

لبدء طباعة الأسعار المعتمدة على كل وحدة دوائية. وحذرت الهيئة من اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين، قد تصل إلى إحالتهم للجهات المختصة، مؤكدة أن القرار يهدف إلى حماية حقوق المواطنين وضمان استقرار الإمدادات الدوائية، في ظل تفاوت حاد شهدته الأسعار رغم التحسن الأخير في قيمة العملة المحلية بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.

- بحث محافظ عدن عبد الرحمن شيخ مع السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، خلال اجتماع في الرياض، سبل إعادة تشغيل مصفاة عدن المتوقفة منذ نحو 11 عاماً، في إطار تعزيز التعاون ودعم القطاعات الحيوية، خاصة الكهرباء، لما تمثله المصفاة من دور محوري في دعم الاقتصاد المحلي وتأمين المشتقات النفطية. المصفاة كانت تعمل بطاقة 150 ألف برميل يومياً وتغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق، وتمثل مركزاً مهماً لتخزين وتصدير المشتقات قبل توقفها جراء حرب 2015.
- أقرت السلطة المحلية في محافظة تعز تشكيل لجنة فنية لمراجعة أسعار الكهرباء التجارية، خلال اجتماع برئاسة وكيل أول المحافظة عبد القوي المخلافي، في ظل الارتفاعات المتكررة التي تجاوزت 1000 ريال للكيلو. وتهدف اللجنة إلى دراسة التكلفة الحقيقية وإقرار تسعيرة ملزمة وضبط المخالفين، ودعت السلطة إلى فتح باب المنافسة وتشجيع الاستثمار في الطاقة البديلة لتحسين الخدمة، في وقت تعاني فيه المدينة من انقطاع الكهرباء الحكومية منذ أكثر من عقد بسبب الحرب والحصار.
- دعا محافظ تعز نبيل شمسان الاتحاد الأوروبي إلى توسيع تدخلاته في المحافظة لتشمل دعم الخطة الاقتصادية ومشاريع التنمية والأمن والسلام، خلال لقائه سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن باتريك سيمونيه والوفد المرافق في تعز. واستعرض المحافظ أوضاع المحافظة المتأثرة بالحرب والحصار وتدهور الخدمات وشح الموارد، فيما أكد السفير استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لليمن وتعز في مسارات التنمية والأمن الغذائي والحل السياسي، مع التركيز على تمكين المجتمعات المحلية ودعم المشاريع الصغيرة. كما شدد الحاضرون على أهمية تعزيز جهود التعافي واستعادة مؤسسات الدولة وتحسين الخدمات في ظل التحديات القائمة.
- أعلنت شركة النفط اليمنية في العاصمة المؤقتة عدن عن رفع جديد لأسعار البنزين والديزل في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، على أن يبدأ العمل بالتسعيرة الجديدة اعتبارًا من يوم الجمعة. وبموجب الزيادة، حُدد سعر اللتر الواحد من المادتين عند 1475 ريالًا، بما يعادل 29,500 ريال للجالون سعة 20 لترًا.

2. المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

- أصدرت جماعة الحوثي في 17 مارس 2026 قرارًا يقضي بشطب 4225 وكالة وشركة تجارية في مناطق سيطرتها، بدعوى عدم تجديد تراخيصها لأكثر من ثلاث سنوات، في خطوة شملت طيفًا واسعًا من الأنشطة التجارية والصناعية، بما في ذلك شركات السيارات والمعدات الثقيلة والمواد الغذائية والوقود، إلى جانب علامات دولية بارزة مثل "إيسوزو موتورز" و"فولفو"، ما أثار جدلاً واسعًا بشأن دوافع القرار وتداعياته على القطاع الخاص، في ظل تصاعد التدخلات في نشاطه وصدور ردود فعل من الشركات المتضررة خلال الأيام الماضية. وفي تطور لاحق، أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار التابعة للجماعة منح مهلة استثنائية وأخيرة لمدة 90 يومًا لأصحاب الوكالات المشطوبة بموجب القرار رقم (65) لعام 2026 لتصحيح أوضاعهم، استجابةً لمذكرة من الغرفة التجارية الصناعية، داعية المعنيين إلى تقديم طلبات التجديد عبر البوابة الإلكترونية واستكمال الوثائق المطلوبة خلال الفترة المحددة، في خطوة تعكس محاولة احتواء تداعيات القرار على السوق المحلية.
- أفادت مصادر صحفية بأن المستثمر عبد العزيز اللكيمي يخضع للإقامة الجبرية في صنعاء بعد اعتقاله لأشهر ومصادرة مشاريعه، وسط ضغوط لإجباره على التنازل عن 70% من مشروع تعدين في إب لصالح القيادي الحوثي يحيى الرزامي. وبحسب المصادر، تعرض اللكيمي لمحاولات ابتزاز خلال احتجازه لفرض شراكة قسرية، قبل أن تتدهور حالته الصحية إثر جلطة ومشكلات قلبية، دون استجابة لشكاواه.
- كشفت مصادر صحفية عن تكبّد أكثر من 100 تاجر يمني خسائر متصاعدة جراء احتجاز حاويات بضائعهم في ميناء جبل علي بدبي، بعد تعطل شحنها من الصين إلى ميناء عدن نتيجة التوترات الإقليمية في مضيق هرمز والبحر الأحمر، ما حوّل الميناء إلى نقطة ترانزيت عالقة. واتهم التجار شركة ملاحية باستغلال الأزمة عبر تفعيل بند "القوة القاهرة" لوقف الشحن، ثم مطالبتهم بدفع مبالغ مالية كبيرة تتراوح بين 200 ألف و300 ألف درهم إماراتي للحاوية الواحدة، أو إجبارهم على نقل بضائعهم براً على نفقتهم الخاصة. وأشاروا إلى أن تكدس الحاويات أدى إلى تراكم رسوم الأرضيات والغرامات، ما ينذر بانهيار أعمالهم وارتفاع كبير في أسعار السلع في السوق اليمنية. ووجّه التجار مناشدات عاجلة إلى الجهات المعنية في الحكومة اليمنية في عدن، ووزارة النقل، والغرف التجارية، للتدخل السريع ومعالجة الأزمة، محذرين من تداعيات خطيرة على سلاسل الإمداد والأسواق المحلية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

3. أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

- أصدرت وزارة النقل القرار الوزاري رقم (13) لعام 2026 بشأن لائحة جديدة لأمن السفن والموانئ، تهدف إلى تنظيم عمل السفن الوافدة للموانئ اليمنية وتعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة من التلوث. وبحسب بيان الوزارة، تستند اللائحة إلى القانون البحري والاتفاقيات الدولية، وتنسجم مع مدونة أمن السفن والموانئ (ISPS) ، متضمنة إجراءات لتعزيز التخطيط الأمني، وتفعيل أنظمة الرقابة والتفتيش، وإصدار شهادات الامتثال، إلى جانب برامج تدريب وتمارين دورية لرفع الجاهزية. كما شددت على أهمية التنسيق بين الجهات المعنية عبر تشكيل لجان أمنية وطنية ومحلية لضمان فعالية التنفيذ.
- حذر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي من أن الحرب الإقليمية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران ستؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في اليمن، عبر رفع أسعار الوقود والسلع وتعطيل سلاسل الإمداد وزيادة تكاليف الشحن والتأمين، ما سينعكس مباشرة على أسعار السوق والعملة المحلية. وأكدت ورقة حديثة صادرة عن المركز حول تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية أن هشاشة الاقتصاد اليمني واعتماده الكبير على الاستيراد والتحويلات الخارجية يجعله أكثر عرضة لهذه الصدمات، متوقعة ارتفاع الأسعار بنسبة قد تصل إلى 35%، وداعية الحكومة إلى إجراءات عاجلة لإدارة النقد الأجنبي واستقرار الأسواق.
- أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات إنسانية طارئة بقيمة 175 ألف يورو (نحو 204 آلاف دولار) لدعم المتضررين من الفيضانات التي ضربت اليمن خلال مارس الماضي، وفق ما أفادت به المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة له. وأوضحت المديرية أن الدعم سيُخصص لتوفير المأوى والغذاء والمياه النظيفة ومستلزمات النظافة لنحو 24.5 ألف متضرر، على أن تُوزع المساعدات عبر جمعية الهلال الأحمر اليمني في المناطق الأكثر تضرراً. وبحسب أحدث إحصائية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، أسفرت الفيضانات عن وفاة 30 شخصاً وإصابة 47 آخرين، وتضرر نحو 11,959 أسرة، إلى جانب أضرار واسعة بالمساكن والممتلكات والأراضي الزراعية.

4. متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر أبريل 2026م:

العملـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي	1573	
ريال سعودي	413	
صنعـــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي	531.7	
ريال سعودي	140	

5. متوسط أسعار المشتقات النفطية خلال شهر أبريل 2026م:

صنعاء	531.7 = $1
عـدن	1573 = $1

6. متوسط أسعار المواد الغذائية في عدن وصنعاء خلال شهر أبريل 2026

مدينة صنعاء
(الطبعة القديمة)

13,000 ريال
للدقيق الأبيض
سعر الكيس سعة 50 كجم في صنعاء بالطبعة القديمة.

11.800 ريال
للدقيق الأحمر
سعر الكيس سعة 50 كجم في صنعاء بالطبعة القديمة.

7,500 ريال
تكلفة عبوة الأرز سعة 10 كجم.

4.500 ريال
تكلفة عبوة السكر سعة 10 كجم.

8,500 ريال
سعر عبوة الزيت سعة 8 لتر في أسواق صنعاء.

مدينة عدن
(الطبعة الجديدة)

40,000 ريال
للدقيق الأبيض
سعر الكيس الواحد سعة 50 كجم في عدن بالطبعة الجديدة.

38,000 ريال
للدقيق الأحمر
سعر الكيس الواحد سعة 50 كجم في عدن بالطبعة الجديدة.

11,000 ريال
تكلفة عبوة الأرز سعة 10 كجم.

10.300 ريال
تكلفة عبوة السكر سعة 10 كجم.

20,500 ريال
سعر عبوة الزيت سعة 8 لتر في أسواق عدن.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@Economicmedia

Economicmedia